الأمم المتحدة

A/C.3/66/SR.8

الجمعية العامة

الدورة السادسة والستون

Distr.: General
17 November 2011
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثامنة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠ صباحا

الرئيس: السيد حنيف ..... (ماليزيا)

ثم: السيد زليولي (نائب الرئيس) ..... (إيطاليا)

ثم: السيد حنيف (الرئيس) ..... (ماليزيا)

المحتويات

البند ١٠٧ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع)*

البند ١٠٨ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع)*

* بندان قررت اللجنة أن تنظر فيهما معا.

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

11-53358X (A)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٠٥ صباحا.

البند ١٠٧ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع) (A/66/91 و 92 و 131 و 303؛ A/C.3/66/L.2-L.5؛ E/2011/30)

البند ١٠٨ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع) (A/66/130)

١ - **السيد شين** (ميانمار): قال إن حكومته ظلت ثابتة على موقفها في مكافحة سوء استعمال المخدرات والاتجار بها وهو ما يعوق التنمية الشاملة في ميانمار. وذكر أن الإجراءات المتخذة لتنفيذ الخطة الوطنية لمكافحة المخدرات لفترة ١٥ سنة تشمل منع الزراعة غير المشروعة للخشخاش والقضاء عليها وهو ما أحدث، منذ عام ١٩٩٦ انخفاضا كبيرا في إنتاج الأفيون. وأضاف أنه تم في الفترة ما بين عام ١٩٩٧ وعام ٢٠١١ حرق ما يزيد قيمته على ١٨ بليون دولار من المخدرات المستولى عليها. وقال إنه في النصف الأول من عام ٢٠١١ اتخذت إجراءات إعمال القانون في ١ ٦١٥ قضية من قضايا حيازة المخدرات.

٢ - وقال إن ميانمار أدخلت إصلاحات على لجنتها المركزية لمكافحة سوء استعمال المخدرات في ذلك العام، بالإضافة إلى توقيع مذكرات تفاهم مع ستة بلدان في منطقة الميكونغ الكبرى دون الإقليمية وأنها تعمل معها على وضع وتنفيذ خطة لجعل منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا حالية من المخدرات بحلول عام ٢٠١٥. وقال إن بلده يعمل كل ما يستطيع بموارده المحدودة من أجل القضاء على خطر المخدرات قوميا وإقليميا ودوليا، ولكن التعاون الكامل بين جميع أصحاب المصلحة - المنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية، والطلاب والشعوب - والذي يكفل نجاح هذا الجهد.

٣ - **السيدة فوماشانه** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قالت إن حكومتها ملتزمة بالتصدي لمشكلة مراقبة المخدرات القائمة منذ وقت طويل ومشكلة زراعة خشخاش الأفيون غير المشروعة ولهذا فقد انخفضت الزراعة المشروعة لخشخاش الأفيون كما انخفض الإدمان على تعاطي المخدرات انخفاضا شديدا في السنوات الأخيرة. على أنها ذكرت أن زراعة خشخاش الأفيون تضاعفت في عام ٢٠١٠ لأن الارتفاع الحاد في أسعار المخدرات جعلها مصدرا مغريا للدخل بالنسبة لزراع الخشخاش، وخاصة في أفقر المناطق، وهو ما يبرز الصلة بين إنتاج الأفيون والإدمان والفقر في بلدها. وأضافت أن الانخفاض الحالي في زراعة الخشخاش يتوقف لهذا على توفير فرص العيش المناسبة والمستدامة. وذكرت أنه حدث ارتفاع مزعج في الاتجار في الهيروين وفي استعماله وفي استعمال المنشطات من نوع الأمفيتامين.

٤ - وذكرت أنه من أجل التصدي لمشاكل المخدرات القديمة والناشئة مع التصدي في الوقت نفسه لفقر زراع الأفيون السابقين، وافقت حكومتها على خطة وطنية رئيسية شاملة لمراقبة المخدرات تتصدى لمسألة المخدرات من جانب العرض من خلال إعمال القانون وتوفير البدائل القابلة للاستمرار اقتصاديا بالنسبة لإنتاج الأفيون. وقالت إن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أصدرت أيضا قانونا شاملا بشأن المخدرات يكمل قانون العقوبات. وأضافت أنه في إطار البرامج القطرية، يعمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على التصدي للتنمية البديلة بالنسبة للجماعات التي كانت تعمل سابقا في إنتاج الأفيون، مع التوسع في التدريب المهني وفي العلاج المهني بالنسبة لمتعاطي المخدرات، والإقلال من سرعة انتشار فيروس نقص المناعة

البشرية المكتسب/الإيدز نتيجة لتعاطي المخدرات، ودعم القوانين والمبادرات الوطنية.

٥ - وأعربت، أخيرا، عن امتنانها للمساعدة التي يتلقاها بلدها من كثير من الحكومات ومن المجتمع الدولي، وشددت على أن استمرار دعم جميع أصحاب المصلحة سيكون أمرا لازما لضمان ألا ينتكس ما تحقق من نجاحات.

٦ - **السيد الحبيب** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن بلده الذي له حدود مشتركة مع بلدي الصليب الذهبي وهما أفغانستان وباكستان يؤيد تأييدا تاما الجهود العالمية المبذولة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات وتهريبها. وذكر أن بلده ألغى طرق نقل المخدرات غير المشروعة من أفغانستان التي ما زالت المنتج الرئيسي للأفيون وتكلف في ذلك حياة الآلاف من القائمين على تنفيذ القانون بالإضافة إلى ملايين الدولارات. وذكر أن حكومته عبأت ٣٠ ٠٠٠ من القوات على طول حدود البلد مع أفغانستان وباكستان في محاولة لمنع قوافل الاتجار من الدخول كما أقامت أرصفة وحواجز كتدابير للمراقبة والأمن على طول الحدود الشرقية.

٧ - وذكر أن جمهورية إيران الإسلامية تتعاون مع البلدان المجاورة ومع بلدان طريق البلقان وأنه تعقد اجتماعات منتظمة ويتم تبادل المعلومات مع باكستان وأفغانستان، وذلك بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وأضاف أن حكومته وقعت على مجموعة من وثائق التعاون في مكافحة المخدرات وأنها تشارك بنشاط في عدد من المؤتمرات الدولية المتعلقة بالمخدرات، بما فيها الموائد المستديرة التي تعقد في إطار مبادرة ميثاق باريس التي تتصدى لطرق الاتجار بالمخدرات في أفغانستان.

٨ - وقال إن مكافحة الاتجار بالمخدرات ينبغي اعتبارها مسؤولية مشتركة وينبغي التصدي لها جماعيا من خلال التعاون الدولي وأن كميات هائلة من المخدرات التي تأتي من أفغانستان تكون وجهتها البلدان الأوروبية. وذكر في هذا الصدد أن بلده هو أقصر طريق إلى أسواق الغرب ولهذا فإن تزويده بالدعم المالي والتقني يعتبر مسألة هامة. وأضاف أن السياسات والبرامج الإقليمية والدولية يجب استعراضها من أجل التغلب على أوجه القصور والتصدي الفعال لمشكلة المخدرات العالمية.

٩ - **السيدة جوسو** (سيراليون): قالت إنه لا بد من بذل جهود منسقة للاستجابة للتهديد الذي يمثله الاتجار بالمخدرات بالنسبة للأمن والاستقرار الاجتماعي - الاقتصادي في بلدان ما بعد المنازعات. وقالت إنه على الرغم من الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية والأثر المستمر لحرب التمرد فإن سيراليون تحقق تقدما مستمرا في جهودها لمكافحة الاتجار بالمخدرات غير المشروعة والجريمة المنظمة والفساد. وأضافت أن القوة المشتركة لاعتراض المخدرات التي تم إنشاؤها مؤخرا قد جمعت بين جميع الوكالات المختصة من أجل تنسيق المعركة ضد الاتجار بالمخدرات.

١٠ - وذكرت أن حكومتها استضافت أيضا مؤتمر وزاريا تضمنت نتائجه إنشاء وحدات متماثلة للجريمة المنظمة عبر الوطنية وللبرامج المساعدة الوطنية في سيراليون والبلدان المجاورة. وأضافت أنها تعمل على جعل إطارها التشريعي الوطني فيما يتعلق بالإرهاب والاتجار بالمخدرات وتهريب المهاجرين والفساد متسقا مع الالتزامات الدولية ذات الصلة، بالإضافة إلى تطوير قدراتها فيما يتعلق بإنفاذ القوانين وبالمخابرات.

١١ - وقالت إن التدابير المتخذة لمكافحة الفساد تشمل القبض على المسؤولين الحكوميين ذوي المناصب العالية وغيرهم وتوجيه الاتهامات إليهم والقيام بحملات لزيادة وعي الناس بمعنى الفساد. وأشارت إلى أن التعاون الدولي المستمر والمساعدة المستمرة أمران حاسمان بالنسبة لضمان عدم

استخدام الأموال المتأتية من الاتجار بالمخدرات في تشجيع الأنشطة الإجرامية، وأعربت عن تقديرها لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات لما يقدمه من دعم للمشاريع في هذا المجال وغيرهم من المجالات.

١٢ - **السيد الباهي** (السودان): قال إنه يتعين على المجتمع الدولي وعلى البلدان المانحة أن تقدم مزيدا من الدعم للبلدان النامية لمساعدتها في مواجهة التحديات التي تطرحها الجريمة المنظمة عبر الوطنية بجميع أشكالها، والتصدي للأسباب الجذرية لهذه المشاكل التي يعتبر الفقر أشدها إلحاحا. وأضاف أن هناك أيضا حاجة الاتفاق على تعريف للإرهاب وإلى تعزيز التعاون الدولي في مكافحته.

١٣ - وذكر أن السودان تبذل جهودا كبيرة في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وغسل الأموال، والاتجار بالبشر، والاتجار بالأعضاء، وذلك عن طريق تنفيذ التزاماتها في هذا الشأن بمقتضى الصكوك الإقليمية والدولية مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وإنشاء أفرقة مكافحة الجريمة في وحدة الشرطة بوزارة الداخلية. وأضاف أن الاتفاق الثلاثي الموقع مع تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى ينص على بذل جهود مشتركة بشأن مراقبة الحدود ومنع الجريمة. وأضاف أنه تم مؤخرا توقيع اتفاق ثنائي مع جمهورية جنوب السودان.

١٤ - وقال إن الإجراءات التي تتخذ لمكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار بها تشمل وضع مشروع دراسة بشأن منع إساءة استعمال المخدرات بين الطلبة، وهي دراسة شملت ١٢ جامعة سودانية وأدت إلى زيادة الوعي بأخطار إساءة استعمال المخدرات. وأضاف أنه تم إنشاء عدد من الآليات الوطنية ذات الصلة مثل قوة شرطة مكافحة المخدرات والمديرية العامة لمكافحة المخدرات بوزارة الداخلية.

١٥ - **السيد مؤمن** (بنغلاديش): قال إنه على الرغم من صعوبة حراسة حدود بلده الطويلة والمملوءة بالثغرات فإن الوكالات الوطنية لإعمال القانون تبذل كل ما في وسعها للقبض على تجار المخدرات وتقديمهم إلى العدالة. وذكر أن بنغلاديش، باعتبارها طرفا في عدد من الاتفاقات الدولية المتصلة بالمخدرات وباعتبارها، منذ تموز/يوليه ٢٠١١، طرفا في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، تقوم بتبادل المعلومات المتعلقة بالاتجار بالمخدرات مع بلدان رابطة التعاون الإقليمي بين أمم جنوب شرق آسيا وتقدم تقارير عن عمليات إلقاء القبض والاستيلاء المتصلة بالمخدرات إلى مكتب رصد جرائم المخدرات التابع للرابطة.

١٦ - تولى رئاسة الجلسة السيد زيليولي (إيطاليا).

١٧ - وذكر أن تجارة الأسلحة غير المشروعة تمثل تهديدا خطيرا بالنسبة لحالة القانون والنظام في بلده لأن وكالات إعمال القانون به، التي يعمل على تحديثها، ما زالت صغيرة وغير مزودة التزويد الكافي بما يلزمها للقيام بواجبها. وقال إن محاولات الحكومة لاسترداد الأموال المهربة إلى الخارج بشكل غير قانوني - وهي من التحديات الرئيسية نظرا لأنها تعني اشتراك عدة ولايات قضائية - تتطلب الدعم من جميع البلدان وخاصة الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وأضاف أن بنغلاديش تبذل أيضا جهودا لمكافحة غسل الأموال والاتجار في الأشخاص وهي جهود يجب أن يعززها عمل الوكالات الدولية وشركاء التنمية والدول الأعضاء الأخرى. واختتم كلمته بأن حث الجهات المانحة على زيادة ما تخصصه من مساهمات لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بالنظر إلى الصعوبة التي يواجهها هذا المكتب في تلبية احتياجات الدول الأعضاء العديدة التي لا تسيطر إلا على ٥ في المائة من موارده.

١٨ - **السيد شاكر** (ملديف): قال إن بلده، بوصفه دولة جزرية صغيرة تمر بمرحلة مضطربة هي مرحلة الانتقال الديمقراطي، ما زال يواجه عددا من المشاكل في مأسسة الأطر الضرورية لضمان المساءلة والشفافية وسيادة القانون كمبادئ أساسية لأي مجتمع معاصر. وذكر أن حكومته تحاول وضع استجابة للاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة وتعزيز نظامها القضائي القائم. وأضاف أن الحكومة في تصديها لمثالب النظام السابق، فيما يتعلق بالحكم المسؤول وزيادة ثقة الرأي العام والمساءلة وردع الفساد وغيره من الأنشطة الإجرامية في المدى الطويل، ستقوم لأول مرة في تاريخ البلد بإعلان التفاصيل المالية لنفقات الدولة على أساس أسبوعي.

١٩ - وقال إن حكومته ممتنة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لموافقته على تقديم الدعم في إعادة الشبكات العائمة الصومالية التي تم الاستيلاء عليها في مياه ملديف ولكن التقدم كان بطيئا في هذا الصدد. وأضاف أنه لهذا يدعو المكتب إلى الإسراع بهذه العملية.

٢٠ - وقال إن ملديف ما زال يقلقها وضعها في الفئة ٢ بقائمة المراقبة الواردة في تقرير الولايات المتحدة عن الاتجار بالأشخاص. وذكر أن بلده ملتزم بالتصدي لهذه المسألة، ولكن حكومته يقيدها تقييدا شديدا نقص الموارد البشرية والمادية. على أنه أضاف أن الحكومة تعتزم أن تتقدم بمشروع قانون بشأن مكافحة الاتجار إلى البرلمان في موعد أقصاه نهاية عام ٢٠١١، كما أنها تعتمد عددا من التدابير الخاصة في علاج الوضع مع شركائها من المانحين، وذلك بطرق مثل تدريب أفراد إعمال القانون وأفراد السلطة القضائية فيما يتعلق بالاتجار بالبشر وعن طريق تعزيز آليات مراقبة الحدود والتعاون الإقليمي.

٢١ - وقال إن مكافحة الاتجار ما زالت من الأولويات العليا بالنسبة للحكومة. وذكر أن معاملة ضحايا إدمان المخدرات كمجرمين قد ثبت أنها وسيلة غير مستدامة، ولهذا فقد قامت الحكومة ببذل جهود شاملة لتأهيل المدمنين وإعادة إدماجهم في المجتمع، في الوقت الذي تتصدى فيه أيضا للأبعاد الاجتماعية والصحية المرتبطة بإساءة استعمال المخدرات. وقال إن حكومته تصعد أيضا معركتها ضد الاتجار غير المشروع بالمخدرات وضد الجريمة المنظمة. وأضاف أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يوجه عناية كبيرة إلى الصلة بين الاتجار بالمخدرات والفساد وسائر أشكال الجريمة المنظمة. وذكر، أخيرا، أن حكومته تعتزم الانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية خلال الشهور القامة.

٢٢ - **السيد بمبا** (كوت ديفوار): قال إن حكومته تعلق آمالا كبيرة على الدعم والمساعدة من جانب مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وخاصة في بناء قدرة النظم القانونية، ومكافحة الاتجار والفساد ومنع تعاطي المخدرات وعلاج من يتعاطونها. وأضاف أن كوت ديفوار تقع على مفترق طرق هام في غرب أفريقيا، وهي منطقة عانت مؤخرا أزمات متعاقبة في ليبريا وسيراليون وغينيا. وأضاف أن ذلك قد أوجد بيئة قلقة تسمح بحركة المرتزقة وتجنيد الميليشيات وهما أمران ملائمان للاتجار في المخدرات، والقيام بأعمال العصابات وارتكاب الجرائم عبر الوطنية بل القيام بأعمال الإرهاب. وقال إن الاتجار بالمخدرات واستهلاكها قد أخذ في الازدياد في بلده في السنوات الأخيرة؛ وأن آلاف الكيلوغرامات من المخدرات قد تم الاستيلاء عليها كما تمت الملاحقة القانونية لأكثر من ٥ ٠٠٠ شخص في الفترة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٠ في إطار الجهود المبذولة لمكافحة المخدرات.

٢٣ - وقال إن حكومته اتخذت تدابير داخلية مع التعاون المتزايد مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بغرض القيام بأعمال مشتركة ضد انعدام الأمن في هذه البلدان وعلى حدودها. وذكر أن ذلك هو أيضا جزء من مشروع تجريبي لتعزيز الحدود وزيادة إعمال القانون من خلال مبادرة سواحل غرب أفريقيا. وأضاف أن كوت ديفوار تشارك في برامج إقليمية وبرامج متعدد الأطراف لمكافحة غسل الأموال. وأضاف أن الشراكات مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومع غيره من المنظمات قد ساعد في دعم عمليات عبور الحدود في غرب أفريقيا لمكافحة الجريمة المنظمة. وذكر أن حكومته تعمل، على الصعيد الوطني، لإصلاح وإعادة فتح السجون والمحاكم التي دمرت في أزمة ما بعد الانتخابات. وأضاف أن الأمن على حدود البلد سيتم تعزيزه من خلال إعادة وزع أفراد إنفاذ القانون في كل أنحاء البلد للمساعدة على منع الاتجار بالمخدرات ومكافحته.

٢٤ - **السيدة الريسي** (الإمارات العربية المتحدة): قالت إن حكومتها، انطلاقا من إيمانها بأهمية التعاون الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، قد صدقت على عدد من الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية ذات الصلة، واعتمدت تشريعات وطنية لدعم تنفيذها. وذكرت أن حكومتها تعلق أهمية خاصة على جهود مكافحة الإرهاب وأن القانون المتعلق بمكافحة جرائم الإرهاب الذي صدر متمشيا مع التزاماتها الدولية، يكمل الجهود التي تبذلها الدولة في مكافحة غسل الأموال. وأضافت أنه تم إنشاء لجان وطنية بشأن غسل الأموال ومكافحة الإرهاب لتنسيق جهود المديريات العاملة في كل مجال من المجالات.

٢٥ - وقالت إن الإمارات العربية المتحدة هي في طليعة الجهود الإقليمية المبذولة لمكافحة الاتجار بالبشر، كما يتبين من أعمالها المتعلقة بتعزيز التعاون الثنائي عن طريق توقيع الاتفاقات الثنائية مع عدد من البلدان المصدرة للعمالة. وذكرت أن بلدها، باعتباره طرفا في بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وعضوا في مجموعة أصدقاء الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار في البشر، قد قدم إسهامات مالية إلى خطة الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وأصدر تشريعات وطنية تستهدف هذه الظاهرة غير الإنسانية. وأضافت أن التعاون مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة هو أيضا مستمر. وذكرت أنه بعد انقضاء خمس سنوات على بدء حكومتها حملة مكافحة الاتجار بالبشر تدل الإحصاءات على أن جهودها في هذا الصدد قد حققت نتائج ملموسة.

٢٦ - وقالت إن حكومتها، في التصدي للظواهر الإجرامية عبر الوطنية الجديدة التي ساعدت على انتشارها الثورة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، قد أصدرت قانونا شاملا بشأن جرائم تكنولوجيا المعلومات يأخذ في الاعتبار الخبرات السابقة للدول في هذا المجال. واختتمت كلمتها مكررة دعم الإمارات العربية المتحدة للجهود الدولية المبذولة لمكافحة الجريمة وتعزيز العدالة الجنائية.

٢٧ - **السيد كوليب** (إندونيسيا): ذكر أن حكومته ملتزمة بالبحث عن تدابير أقوى وأنها تتعاون تعاونا وثيقا مع المجتمع الدولي في مكافحة جرائم ناشئة مثل الجرائم الفضائية والاتجار بالممتلكات الثقافية والأخشاب والكائنات البرية وممارسات الصيد غير المشروعة. وأضاف أن ممارسات الصيد غير المشروعة وغير المبلغ عنها وغير المنظمة ما زالت من أعظم التهديدات التي يتعرض لها النظام الإيكولوجي البحري، كما أنها تهدد الأمن الغذائي واقتصادات كثير من البلدان. وقال إن مكافحة الفساد ما زالت أولوية عليا بالنسبة لإندونيسيا التي شاركت طوعا في آليات الاستعراض واتخذت عدة تدابير بينها وضع خطة عمل وطنية لمكافحة

الفساد تتضمن إجراءات وقائية وإطارا تنظيميا ونظاما لاستعادة الأصول، وكلها أمور يمثل فيها التعاون الدولي عنصرا بالغ الأهمية.

٢٨ - وذكر أن إندونيسيا ملتزمة بمكافحة الاتجار في الأشخاص، ولكنها ترى أن زيادة التعاون الدولي مع التركيز على المنع والمحاكمة وحماية الضحايا أمور لازمة أيضا. وأضاف أن حكومته قد شاركت مشاركة نشطة في هذا الصدد لا على الصعيد المحلي فقط وإنما أيضا على الصعيد الإقليمي من خلال عملية بالي بشأن تهريب الناس والاتجار بالأشخاص وما يتصل بذلك من جرائم عابرة للحدود الوطنية، وأنها تعمل داخل رابطة أمم جنوب شرق آسيا على تعزيز التعاون في مكافحة الاتجار في منطقة جنوب شرق آسيا.

٢٩ - وقال إن حكومته تدين الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره، وأشار إلى أنه لا ينبغي المساواة بين الإرهاب وأي دين أو جنس أو مجتمع أو جماعة. وذكر أن التحدي الأكبر هو تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب بطريقة منسقة ومتوازنة. وأضاف في هذا الصدد أن التنسيق بين الاستراتيجية العالمية والجهود الوطنية والثنائية والإقليمية أمر لازم؛ وأنه ينبغي التصدي للأسباب الجذرية المعقدة للإرهاب؛ وينبغي القيام بعملية إنفاذ القانون على نحو يشجع التسامح والاعتدال في القضاء على التطرف؛ ويجب أن تكون جهود مكافحة الإرهاب متسقة مع سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية. وأضاف أن حكومته تؤيد برنامج المساعدة التقنية الذي ينفذه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

٣٠ - وذكر فيما يتعلق بالمراقبة الدولية للمخدرات أن تعزيز التعاون واتخاذ نهج كلي يشترك فيه مختلف أصحاب المصلحة أمران لازمان. وأضاف أن السياسات الوطنية ينبغي أن تتضمن إقامة شراكات مع قطاعي الصحة والتعليم بالإضافة إلى الجهات القائمة على إنفاذ القوانين. وقال إن تعزيز التعاون واليقظة أمران لازمان للتصدي للتطورات التي تبعث على القلق في صناعة المخدرات غير المشروعة والاتجار بها، بما في ذلك استخدام النساء والأطفال في عملية الاتجار. وأضاف أن حكومته تتوسع في مبادرة لتوفير فرص العمل البديلة لمن سبق لهم حمل المخدرات أو ممن كان يمكن أن يكونوا من حامليها. وقال في هذا الصدد إن التعاون الدولي على تشجيع أفضل الممارسات والدروس المستفادة في برامج التنمية البديلة وبناء القدرات مسألة حاسمة.

٣١ - استأنف السيد حنيف (ماليزيا) رئاسة الجلسة.

٣٢ - **السيد أولييباري** (كوستاريكا): قال إن جهود منع الجريمة التي تحترم حقوق الإنسان وسيادة القانون كانت من أهم عناصر استراتيجية الأمن الوطني لحكومته. وذكر أن كوستاريكا بلد آمن تتوافر لديه بنية أساسية قوية من المؤسسات ولكنها تقع بين مركزين رئيسيين من مراكز إنتاج المخدرات وأكبر سوق في العالم لتعاطي المخدرات وهو ما يعرضها لخطر الاقتحام من جانب تجار المخدرات. وأضاف أن جهود أمريكا الوسطى في مكافحة الاتجار بالمخدرات، وهي وباء بدأ خارج البلدان النامية ومنها كوستاريكا، تفرض عليها تحمل تكاليف بشرية ومادية بالغة. وذكر أن تكاليف العنف والجريمة المتصلين بالمخدرات بالنسبة لبلدان المنطقة هي تكاليف باهظة جدا وتستنفد الموارد المحدودة بما يلحق الضرر بقطاعات أخرى مثل الصحة والتعليم.

٣٣- وقال إنه يتعين على المجتمع الدولي، وخاصة الدول المستهلكة الرئيسية ومنتجي الأسلحة، أن يتحمل بشكل تام وبدون إبطاء مسؤولياته في هذا الصدد. وقال إنه ينبغي إعادة تقييم الاستراتيجيات، والأخذ بنهج شامل في منع العنف

ومكافحة الجريمة يكون الغرض منه هو دعم المؤسسات وتعزيز سيادة القانون. وأضاف أنه يتعين على الأمم المتحدة أن تقوم بدور أكثر إيجابية في تنسيق هذه الجهود وفي وضع المقترحات لأن قيادتها في هذا الصدد كانت محدودة حتى الآن، وكان سبب ذلك جزئيا هو عدم كفاية الموارد وعدم وجود الاستراتيجيات المناسبة وبعثرة الجهود. وذكر، أخيرا، أن حكومته تؤيد ما أوصى به الأمين العام من أن تكون لجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية هيئة حاكمة متكاملة، كما دعا إلى وضع معاهدة قوية وشاملة لتجارة المخدرات قادرة على السيطرة الفعالة على تدفق الأسلحة التي تزهق الأرواح وتؤدي إلى الصراعات في مختلف أنحاء العالم.

٣٤ - **السيدة كلين سولومون** (المنظمة الدولية للهجرة): قالت إن منظمتها ساعدت في مكافحة الاتجار في الأشخاص عن طريق القيام بأنشطة التعاون التقني في بناء قدرة المؤسسات الحكومية، بما في ذلك توفير التدريب لأكثر من ٦٠٠ ٠٠٠ من موظفي الهجرة وتقديم الدعم التقني في وضع سياسات مكافحة الاتجار. وذكرت أنها ساعدت أيضا أكثر من ١٥ ٠٠٠ من ضحايا الاتجار خلال السنوات الخمس عشرة الماضية، مع توفير المأوى الآمن والرعاية الطبية والدعم النفسي - الاجتماعي، والمساعدة القانونية، والقيام بأنشطة الإعادة وإعادة الإدماج. وأضافت أن المنظمة تواصل الاشتراك في فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص وهو الفريق الذي يمكن أن يصبح أكثر نشاطا وأكثر نفعا في رصد تنفيذ خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

٣٥ - وقالت إن سياسات تقييد الهجرة هي استجابة طبيعية للإرهاب، ولكن لم يثبت أنها كانت فعالة كما أنها جعلت المهاجرين أكثر عرضة للاستغلال من جانب الجماعات الإجرامية. وأضافت أن المنظمة تعمل في تعاون وثيق مع الحكومات بشأن تعزيز إدارة الحدود بغرض تيسير الهجرة المشروعة مع منع الهجرة غير القانونية، وذلك بوسائل منها مبادرات تيسير السفر عبر الحدود ومساعدة الحكومات على وضع سياسات التكامل التي يمكن أن تساعد في بناء مجتمعات أكثر استقرارا وأكثر تلاحما لأن الإرهاب ينبع من فشل سياسات التكامل أو عدم وجودها. وقالت إن هذا يصدق بصفة خاصة في ضوء تشريعات مكافحة الإرهاب التي تتضمن أحكاما خلافية بالنسبة لاحتجاز المهاجرين وترحيلهم في بعض البلدان. وذكرت، أخيرا، أن من المهم مواصلة بناء الشراكات عبر الحدود السياسية وعبر القطاعات الاقتصادية على نحو يفيد الجميع.

رفعت الجلسة في الساعة ١١/٣٠ صباحا.